

Distr.: General
25 July 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

البند ١٣٦ من جدول الأعمال المؤقت*

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

تقييم شعبة الشرطة

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بالقرار ٢٦٢٢/٧٢ جيم، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام تقييم مهام شعبة الشرطة وهيكلها وقدراتها وربتها في سياق إصلاح ركيزة السلام والأمن. ويقدم استنتاجات وتوصيات بشأن سبل زيادة تعزيز الشعبة للاضطلاع بالمهام المنوطة بها ودعم الدول الأعضاء والمنظمة بفعالية في بيئة عملياتية جديدة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/74/150

230819 160819 19-12664 (A)



أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٦٢/٧٢ جيم إلى الأمين العام تقييم مهام شعبة الشرطة وهيكلها وقدراتها ورتبتها في سياق إصلاح ركيزة السلام والأمن. وجاء الطلب في أعقاب دعوات سابقة لإجراء تقييم للشعبة ورتبة كبار مسؤولي الشرطة في الأمم المتحدة ومستشار شرطة الأمم المتحدة ومدير شعبة الشرطة.

٢ - ويقدم هذا التقرير استنتاجات وتوصيات بشأن سبل زيادة تعزيز الشعبة للاضطلاع بالمهام المنوطة بها ودعم الدول الأعضاء والمنظمة بفعالية في بيئة عملياتية جديدة، عقب إصلاح ركيزة السلام والأمن وإصلاحات التنمية والإدارة. ويسترشد التقرير بالتقريرين السابقين اللذين قدمهما الأمين العام إلى مجلس الأمن (S/2018/1183 و S/2016/952) وقرارات المجلس ٢١٨٥ (٢٠١٤) و ٢٣٨٢ (٢٠١٧) و ٢٤٤٧ (٢٠١٨) والاستعراض الخارجي لمهام الشعبة وهيكلها وقدراتها، الذي أجري في عام ٢٠١٦.

ثانيا - السياق

٣ - لا جدال في الأهمية البالغة للشرطة من أجل مجتمع سلمي ومستقر ومزدهر. وباعتبارها أحد أبرز ممثلي الدولة، تلعب الشرطة دورًا رئيسيًا في حفظ القانون والنظام عن طريق منع الجريمة واكتشافها والتحقيق فيها، وحماية الأشخاص والممتلكات والحفاظ على النظام والسلامة العامة. ولما كانت الشرطة تسهم في تسوية النزاعات وكعنصر أساسي في سلسلة العدالة الجنائية، فإنها تعد ضرورية للتعايش السلمي في المجتمعات. فهي تساعد على ضمان معالجة الدولة للمظالم وتحقيق العدالة، ودعم احتكار الدولة للقوة ومنع المواطنين من اللجوء إلى العنف.

٤ - وغالبًا ما تعمل شرطة الأمم المتحدة كأول المستجيبين عندما يندلع العنف أو يرتفع مستوى الجريمة في البلدان التي يتم نشرها فيها. وغالبًا ما تلعب دورًا رئيسيًا في استعادة الاستقرار والمساعدة في توفير الوقت والمكان للحلول السياسية. وعلى هذا النحو، فقد أثبتت أنها أداة هامة في مساعدة المجتمعات على الخروج من النزاع، والحفاظ على السلام وإرساء أسس الانتعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة. وعند القيام بهذه المهام، يساهم عمل الأمم المتحدة الشرطي بشكل مباشر في تعزيز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة.

٥ - ويتطلب دعم عمليات السلام في تنفيذ ولاياتها إجراء تحليل دقيق للأبعاد التي لا تعد ولا تحصى لديناميات النزاع المتغيرة، من أجل تطوير وتنفيذ استراتيجيات متكاملة ومتسلسلة ولها سلم أولويات. وغالبًا ما تتواجد شرطة الأمم المتحدة في مناطق تقع خارج العواصم، ويتم تدريب أفرادها على العمل مع المجتمعات المحلية. ومن خلال هذا التفاعل المنتظم، يقومون بجمع معلومات قيمة، بما في ذلك عن دوافع النزاع والنزاعات الناشئة والمظالم الأساسية. كما تعزز الأنشطة الشرطية الموجهة نحو المجتمعات المحلية التي تقوم بها شرطة الأمم المتحدة الوعي المتزايد بالحالة السائدة. ويمكن للشعبة أن تسخر قيمة هذا المنظور الفريد لدعم عمليات السلام من خلال المساهمة في التحليل والتخطيط وصياغة الاستراتيجية وتنفيذها بقيادة هيكل سياسي عملياتي إقليمي واحد لدعم عمليات السلام الحالية والجديدة.

٦ - وخلال ما يقرب من ٦٠ عامًا منذ بدء عمليات حفظ السلام لشرطة الأمم المتحدة، تطور دور أفراد شرطة الأمم المتحدة بشكل مستمر، متكيفًا مع ديناميات النزاع المتغيرة واستجابات الأمم المتحدة.

ويوجد في الوقت الحالي حوالي ١٢ ١٣١ شرطياً مأذوناً لهم بالانتشار كوحدات شرطة مشكلة أو فرق شرطة متخصصة أو ضباط شرطة أفراد في ١٥ عملية سلام تابعة للأمم المتحدة. وبينما تتقلب الأعداد الفعلية للأفراد الذين تم نشرهم لأنهم يعتمدون على الولايات ومدة عمليات النشر، فإن أكثر من ٩٩ في المائة من شرطة الأمم المتحدة (١٠ ١١٥) ينتشرون حالياً في عمليات حفظ السلام في الوقت الحالي، في حين ينتشر ١ في المائة أو أقل (٧٩) في البعثات السياسية الخاصة (٧٨) وفي أماكن غير مرتبطة بالبعثات (١). ويجري تسهيل معظم عمليات النشر في السياقات غير المرتبطة بالبعثات من خلال القدرات الشرطية الدائمة، والتي قامت منذ إنشائها بأكثر من ٧٠ عملية نشر. وارتفع عدد النساء اللائي تم نشرهن كضباط شرطة أفراد من ٧ إلى ٢٦ في المائة على مدى السنوات العشر الماضية، بينما ارتفع عدد النساء في وحدات الشرطة المشكلة من ٢ إلى ١٠ في المائة، مما يمثل زيادة قدرها خمسة أضعاف. وتشدد الولايات المعاصرة على الإصلاح وبناء القدرات والعمليات لدعم الحفاظ على القانون والنظام. كما تساعد شرطة الأمم المتحدة بانتظام في البلدان والمناطق التي لا تُنشر فيها أي عمليات سلام تابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك تقديم الدعم في مبادرات منع نشوب النزاعات، من خلال مركز التنسيق العالمي لترتيب سيادة القانون. ولاحظ مجلس الأمن ذلك الدور المتزايد في قراره ٢١٨٥ (٢٠١٤) و ٢٣٨٢ (٢٠١٧)، بينما أقرت الجمعية العامة، في قرارها ٣٠٤/٧٢، استنتاجات وتوصيات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، بما في ذلك ما يتعلق بمساهمة عمل الأمم المتحدة الشرطي في جميع جوانب النزاع، ابتداءً من منع نشوب النزاعات وحلها إلى التنمية وبناء السلام والحفاظ على السلام والمصالحة (انظر A/72/19).

٧ - والمساعدة التي تقدمها الشرطة الدولية هي الأكثر فعالية قبل اندلاع النزاع. فالاستثمارات في تعزيز المؤسسات وحل المشكلات الناشئة هي استثمارات متوازنة مقارنة بنشر عنصر شرطة متكامل على أساس متعدد السنوات. كما لعبت الشرطة بشكل متزايد دوراً رئيسياً في استراتيجيات الخروج من عمليات حفظ السلام وخلال المرحلة الحرجة من التحولات، حيث أن مؤسسات القانون والنظام العام القادرة والمستقلة والخاضعة للمساءلة تدعم أسس السلام والاستقرار المستدامين، كما هو الحال في تيمور - ليشتي، وليبيريا وكوت ديفوار وهايتي.

٨ - وسعت شرطة الأمم المتحدة جاهدة للاضطلاع بولاية واسعة النطاق في سياق حيادية التكليف، ولا سيما على مدى العقد الماضي. وأصبحت تدخلاتها أكثر تفصيلاً لمعالجة أسباب النزاع وعدم الاستقرار، في حين أصبح ما تقوم به من دور ومهام أكثر تعقيداً ويتطلب بشكل متزايد خبرة متخصصة. وتقدم شرطة الأمم المتحدة للدول اليوم طائفة واسعة من الدعم.

٩ - وانطلاقاً من تقرير الأمين العام عن عمل الأمم المتحدة الشرطي (S/2016/952)، توفر شرطة الأمم المتحدة، على سبيل المثال، إنفاذ القانون المحلي وفق ما هو مقرر ومشورة استراتيجية بشأن إنشاء أو إصلاح مؤسسات إنفاذ القانون؛ وحماية المدنيين ودعم إعادة إرساء القانون والنظام؛ وتقديم مبادرات الشرطة المجتمعية التي تلي احتياجات المجموعات في حالات الضعف، بما في ذلك الفتيات والفتيان والنساء وضحايا الجريمة والعنف واللاجئون والنازحون داخلياً؛ وتدعم تطوير خطط أمن الانتخابات؛ وتوفير التدريب والتوجيه أثناء العمل، بما في ذلك مهام الشرطة المتخصصة؛ وتقديم برامج لبناء القدرات في مجالات متخصصة للغاية مثل مكافحة الجرائم الجنسية والجنسانية ومكافحة التطرف العنيف والجريمة الخطيرة والمنظمة، بما في ذلك الاتجار بالأطفال والنساء والأسلحة غير المشروعة؛ وتقوم بتطوير وتنفيذ

برامج مشتركة مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ومع منظمات أخرى متعددة الأطراف مثل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي؛ وتسدي المشورة للحكومات والمنظمات الإقليمية والمكاتب الإقليمية للأمم المتحدة بشأن تدابير مكافحة التهديدات عبر الوطنية بأدوات إنفاذ القانون. علاوة على ذلك، إذا سمحت الولاية والحالة الأمنية وكانت هناك قدرة، فقد تدعم وحدات الشرطة المشكلة الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات الشرطة الأساسية للدولة المضيفة، مثل إدارة النظام العام. ومن خلال تكييف النهج المراعي للمنظور الجنساني في الأعمال الشرطية، تزيد شرطة الأمم المتحدة من فعالية تدخلاتها، بما في ذلك منع الجريمة واكتشافها والتحقيق فيها، وحماية الأشخاص والممتلكات والحفاظ على النظام والسلامة العامة. ودعمها لإصلاح وإعادة بناء وإعادة هيكلة شرطة الدولة المضيفة وغيرها من مؤسسات إنفاذ القانون يعزز حكم القانون ويساعد على تطوير الخدمات الشرطية التي تستجيب للمساءلة أمام المجتمعات التي تخدمها. وأخيراً، يظل التعاون والتنسيق بين الشرطة والقوات العسكرية أمراً حاسماً لنجاح عمليات السلام في العديد من المجالات، وخاصة لحماية المدنيين وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة.

١٠ - وفي المقر، تخطط شرطة الأمم المتحدة لمبادرات دعم شرطة الأمم المتحدة وتقدم المشورة الاستراتيجية والعملية إلى زملائها في الميدان استناداً إلى الدروس المستفادة من العمليات السابقة وأفضل الممارسات الدولية. وبالتعاون الوثيق مع البلدان المساهمة بأفراد شرطة، فإنها تضمن نشر الخبرة المناسبة في المكان المناسب وفي الوقت المناسب. كما أنها تساهم في التحليل والتقييم وفي عمليات التخطيط الاستراتيجي والعملي لاستجابات الأمم المتحدة. وللقيام بالكثير من هذه المهام بفعالية، أصبح فهم السياقات السياسية والاجتماعية الاقتصادية الوطنية والإقليمية أكثر أهمية من أي وقت مضى، سواء بالنسبة لشرطة الأمم المتحدة العاملة في الميدان أو العاملين في الشعبة.

١١ - وتؤدي شرطة الأمم المتحدة دوراً رئيسياً في تنفيذ مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام. ومن خلال إسهامها في تحليل الاستراتيجيات السياسية والإقليمية وتطويرها وتنفيذها، تسهم شرطة الأمم المتحدة في التوصل إلى حلول سياسية دائمة. وهي تسهم كذلك في الحفاظ على السلام من خلال أداء دور رئيسي في التحولات المهمة. وفي مجال تحسين الأداء والمساءلة بالنسبة للأفراد النظاميين، تنفذ الشعبة خطة عمل لتحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وتوصيات الاستعراضات الأخرى، لا سيما فيما يتعلق بالسياسات والتخطيط وتشكيل ونشر وإدارة وحدات الشرطة المشكلة. وعلى وجه التحديد، تم إنشاء آلية رقابة وتنسيق على المستوى الاستراتيجي، وتم إصدار توجيهات بشأن تقييم وأداء هذه الوحدات، باعتبارها مبادرات مستهدفة لتحسين الأداء. وفي مجال الشراكات، تتعاون شرطة الأمم المتحدة بشكل وثيق مع المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمنظمة الدولية للفرنكوفونية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) لتحقيق أقصى قدر من المزايا النسبية.

١٢ - والأهداف الشاملة لإصلاح هيكل السلام والأمن التي قدمها الأمين العام في تقريره عن التقديرات المنقحة المتعلقة بإصلاح السلام والأمن (A/72/772)، التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢٦٢٢/٧٢، تشمل إعطاء الأولوية لمنع النزاع والحفاظ على السلام؛ وتعزيز فعالية وتماسك عمليات السلام؛ وجعل ركيزة السلام والأمن أكثر تماسكاً ومرونة وفعالية من خلال نهج "يشمل الركيزة ككل"؛ ومواءمة الركيزة عن كثر مع ركيزتي التنمية وحقوق الإنسان. وتؤدي الشعبة دوراً بالغ الأهمية في الركيزة المنقحة باعتبارها مركز الامتياز ومركز التنسيق لجميع المسائل الشرطية في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة، وتكفل الاتساق في تقديم الخبرات الشرطية والمساعدة التقنية وفقاً للإطار التوجيهي الاستراتيجي للعمل الشرطي الدولي.

١٣ - وفي المستقبل المنظور، سيظل حفظ السلام محور التركيز الرئيسي للشعبة، حيث تنتشر الغالبية العظمى من أفراد الشرطة حالياً في عمليات حفظ السلام. وفي الواقع، من المتوقع أن يستمر دور شرطة الأمم المتحدة في النمو في إطار حفظ السلام، حيث توفر شرطة الأمم المتحدة استجابات مخصصة ومتخصصة بشكل متزايد لديناميات النزاع المتغيرة وتساهم في بناء سلام مستدام. ومع ذلك، فقد غيرت الإصلاحات النطاق العام لمسؤوليات عمل الأمم المتحدة الشرطي. والشعبة، المعترف بها كمقدم للخدمات على نطاق المنظومة، مسؤولة وخاضعة للمسائلة عن دعم الدول الأعضاء والمنظمة بأكملها فيما يتعلق بالعمل الشرطي في أماكن البعثات وغير البعثات، ضمن النطاق الأوسع للأنشطة التي يضطلع بها مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية. ويمثل هذا الإطار الجديد لأنشطة الشعبة تحولا كبيرا في النموذج العمليتي لشرطة الأمم المتحدة، لأنها كانت مسؤولة في السابق فقط عن دعم عمليات حفظ السلام وتخصص لها الموارد اللازمة لأداء هذه المهمة فقط. ولذلك تهدف المقترحات الواردة في هذه الوثيقة إلى تعظيم استخدام الموارد الحالية وتحديد المجالات التي تحتاج فيها الشعبة إلى موارد إضافية للاضطلاع بولايتها بالكامل على نحو فعال.

١٤ - تؤثر الإصلاحات أيضا في كيفية عمل الشعبة في الهيكل المنقح. ويكمن الهيكل السياسي والعمليتي الإقليمي الوحيد لإدارة عمليات السلام - إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام - في صميم الجهود الرامية إلى تعزيز التماسك والاتساق على نطاق المنظومة، وتيسير النهج الإقليمية الأكثر تماسكا وضمان الاستمرارية المؤسسية عبر سلسلة السلام المستمرة. لذلك، سيكون من الأهمية بمكان أن يكون التفاعل الوثيق مع الهيكل العمليتي الإقليمي الوحيد، وكذلك مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية وحقوق الإنسان والجهات الفاعلة في المجال الإنساني، لا سيما بالنسبة لمهام دعم الشرطة ذات الطابع السياسي بطبيعتها، مثل تقديم المشورة بشأن الإصلاح وإعادة هيكلة خدمات الأمن الداخلية.

١٥ - وبالإضافة إلى الإصلاحات داخل الأمم المتحدة، هناك تطورات أخرى حدثت مؤخرا، بما في ذلك مساهمات الشرطة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ومبادرة العمل من أجل حفظ السلام ونتائج الاستعراضات والتقارير ذات الصلة، المتعلقة بشكل خاص بسلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، أتاحت فرصة فريدة للمنظمة لإعادة النظر في دور شرطة الأمم المتحدة ضمن أهدافها الأوسع نطاقا المتعلقة بالحماية والتنمية والسياسة وبناء السلام.

١٦ - وسيستمر دور الشعبة بصفتها الجهة التي تقدم الخدمات على نطاق المنظومة وسيستمر تعاونها مع كيانات الأمم المتحدة في النمو. ومن المتوقع أن يزداد الطلب على خبرة الأمم المتحدة في مجال الشرطة - التي تشمل عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة والأماكن غير التابعة للبعثة. وعلى النحو المبين في تقرير الأمين العام عن عمل الأمم المتحدة الشرطي (S/2018/1183)، تسهم شرطة الأمم المتحدة مساهمة كبيرة في تنفيذ رؤية الأمين العام لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام من خلال دعم الحكومات للحفاظ على القانون والنظام وحماية المدنيين، وبناء قدرات الشرطة ومكافحة الجريمة المنظمة. ومن المتوقع أن يزداد تركيز شرطة الأمم المتحدة على الإصلاح المؤسسي وبناء القدرات، مع الحفاظ على القدرة الكاملة لخدمة الانتشار العمليتي في عمليات السلام.

ثالثا - التقييم

ألف - المهام والهيكل

١٧ - تؤدي الشعبة المهام الرئيسية التالية: توفير التوجيه والدعم على الصعيدين الاستراتيجي والعملياتي لعمليات الأمم المتحدة للسلام وفي السياقات غير المرتبطة بالبعثات؛ وتأمين أفراد شرطة الأمم المتحدة واختيارهم ونشرهم وتناوبهم؛ ووضع سياسات وإرشادات بشأن الجوانب التخطيطية والعملياتية لشرطة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام؛ ونشر قدرات الشرطة بسرعة في الميدان. ويتواجد معظم موظفي الشعبة في نيويورك، ويكونون قسم إدارة البعثات ودعمها، وقسم السياسات والتنمية الاستراتيجية وقسم الاختيار والتعيين، بينما تعمل القدرات الشرطة الدائمة خارج قاعدة الأمم المتحدة للوجسيتيات في برينديزي، إيطاليا.

١٨ - ويكمن تكامل وتماسك أكبر في إطار ركيزة السلام والأمن ومع العناصر الأخرى في منظومة الأمم المتحدة لتقديم تحليل متسق وشامل وصياغة الاستراتيجية والاستجابات، بما في ذلك زيادة التركيز على الديناميات الإقليمية، في صلب إصلاح الركيزة. وباعتبارها جهة التنسيق والقائد العالمي لأموال الشرطة وإنفاذ القانون داخل منظومة الأمم المتحدة، فإن الشعبة مسؤولة عن تزويد الهيكل السياسي والعملياتي الإقليمي الوحيد بالتحليل والمشورة المتعلقين بالشرطة. ويمكن أن تسهم الشعبة بشكل مفيد في التحليل والتقييمات المتكاملة، وكذلك في التخطيط الاستراتيجي والعملياتي لعمليات السلام الجديدة والمجارية، من خلال تحليل حالة الشرطة ومؤسسات إنفاذ القانون الأخرى بناءً على طلب الهيكل الموحد، وتقديم توصيات بشأن اتخاذ إجراءات عاجلة كجزء من ردود الأمم المتحدة.

١٩ - ولضمان أن يستند دعمها للهيكل الواحد إلى تحليل سليم وشامل، بدأت الشعبة عملية تهدف إلى تعزيز أساليب عملها وزيادة تفاعلها على جميع المستويات مع الهيكل الجديد. ومن شأن ذلك أن يضمن دمج مشورة وخبرات الشرطة في سلسلة السلام، بدءاً من التحليل المبكر للنزاع ووصولاً إلى التخطيط والبرمجة على مستوى المنظومة. وستستفيد الشعب الإقليمية في الهيكل الواحد من فهم أعمق للتحديات والفرص المتعلقة بمؤسسات إنفاذ القانون في البلدان والمناطق الواقعة في نطاق اختصاصها، في حين سيستفيد التحليل والدعم المقدمان من الشعبة من فهم أعمق للجوانب السياسية والأمنية، والمؤسسية والاجتماعية الاقتصادية. وبالنظر إلى الهدف من إصلاح السلام والأمن المتمثل في زيادة تعزيز الاتساق الإقليمي والتعددي والعملياتي، والطابع المتخصص بصورة متزايدة لشرطة الأمم المتحدة المتقدم وصفه، فإن من المهم أكثر من أي وقت مضى ضمان أن تكون المنظورات والخبرات المتنوعة من مختلف جوانب الركيزة أساساً فعالاً للتحليل لصياغة الاستراتيجيات المتعلقة باستجابات الأمم المتحدة. ويأمل الأمين العام أيضاً أن تسهم هذه العلاقات التي يعزز بعضها بعضاً في تحسين التماسك والفعالية في إطار الركيزة التي تم إصلاحها وتنفيذ رؤيته المتمثلة في إعطاء الأولوية للوقاية في كل ما تفعله المنظمة.

٢٠ - واتخذت الشعبة بالفعل خطوات مهمة في هذا الاتجاه، بما في ذلك عن طريق تعيين قسم إدارة البعثات ودعمها نقطة الدخول لضمان الدعم الكامل للهيكل الإقليمي. وأعيد تعيين مسؤوليات المكاتب هناك حسب المنطقة لتوفير نقطة دخول واحدة لجميع قضايا الشرطة لإدارة عمليات السلام وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام. وعند تلقي طلب، يتعامل المكتب معه أو يحيله، حسب الاقتضاء، وفقاً للخطوط الوظيفية، سواء كان دعماً روتينياً أو توظيفاً أو تشكيلاً أو تخطيطاً أو أي مجالات أخرى. ومن المتوقع أن يوفر هذا الترتيب التنظيمي وضوحاً وكفاءة أكبر في التفاعلات مع الهيكل الإقليمي.

٢١ - وستواصل الشعبة، بتوجيه من الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية ووكيل الأمين العام لعمليات السلام، تنفيذ رؤية الأمين العام لعمل الأمم المتحدة الشرطي في البيئة العملية الجديدة، بما في ذلك ضمان تعاون أكثر فعالية من جانب جميع موظفي الشعبة مع زملائهم في ركيزة السلام والأمن التي تم إصلاحها بهدف زيادة تحسين التحليل وتعزيز صياغة السياسات وتوفير دعم أكثر مراعاة للسياق في مجال العمل الشرطي؛ وتعظيم استخدام الموارد الحالية؛ وضمان الاستمرارية غير المتقطعة بدءاً من التخطيط ووصولاً إلى دعم عمليات التخطيط؛ وتعزيز الروابط بين التوظيف والتخطيط للبعثة ودعم تعزيز فهم ضباط التوظيف للخبرة المتخصصة المطلوبة في أي لحظة من الزمن؛ ومواصلة تعزيز الاتساق والسيولة بين التخطيط الاستراتيجي والعملي للموارد البشرية في جميع أقسام الشعبة والفهم المشترك للسياقات الإقليمية والتهديدات عبر الوطنية في مناطق محددة، مثل الجريمة المنظمة. وتمشيا مع إنشاء ركيزة متكاملة للسلام والأمن تركز على الهيكل السياسي والعملي الإقليمي الوحيد، تتخذ الشعبة خطوات للجمع بين نهج وظيفي وجغرافي لأنشطتها من خلال إقامة علاقات عمل مع زملاء يعملون في نفس المنطقة في شتى المهام والتأكد من أن صياغة السياسة بنطاقها الأوسع تستفيد من التحليل ذي الصلة بقضايا العمل الشرطي.

٢٢ - وسيتيح التنظيم الداخلي للعمل داخل الشعبة تحقيق تكامل أفضل بين الفهم الإقليمي والقطري مع الخبرة الوظيفية، مما يؤدي إلى تقديم مزيد من الدعم المراعي للسياق في مجال العمل الشرطي، وزيادة السيولة بين التخطيط الاستراتيجي والعملي، وإدارة البعثات، وتمارين التخطيط، والتنفيذ، واستقدام الخبرة المستهدفة. وتحت رعاية الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية، ستسعى الشعبة أيضاً إلى زيادة الاندماج مع العناصر الأخرى لمكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية، من حيث وضع السياسات ودعم المؤسسات الوطنية والحكومية وتقديم الدعم للسياقات الوطنية والإقليمية، ومواصلة دعم العمل المشترك في جميع أنحاء الأمم المتحدة من خلال ترتيب نقطة الاتصال العالمية. وهذا أمر بالغ الأهمية لتوفير دعم شامل ومتسق لجميع حلقات سلسلة العدالة الجنائية، وتعزيز سيادة القانون وتعزيز المساءلة عن خدمات إنفاذ القانون. ومن الضروري أيضاً ضمان تقديم المشورة بشأن إصلاح الشرطة ضمن إصلاحات أوسع لحكومة قطاع الأمن. علاوة على ذلك، في بعض الظروف، ترتبط المساعدة التقنية والمشورة الشرطية التي تقدمها شرطة الأمم المتحدة ارتباطاً وثيقاً ببرامج إدارة الأسلحة والذخيرة التي تدعمها دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام أو مبادرات الحد من العنف المجتمعي التي يدعمها قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أو إعادة إدماج المقاتلين السابقين بدعم من وحدة إصلاح قطاع الأمن. وستعزز الشعبة أيضاً تعاونها مع مكتب مكافحة الإرهاب. وبصرف النظر عن أي ترتيبات داخلية لتنفيذ هذه التعديلات، سيواصل قسم السياسات الاستراتيجية والتطوير وقسم الاختيار والتعيين والقدرات الشرطية الدائمة تقديم خدماتها العالمية المقررة.

٢٣ - وعلى النحو المبين في تقرير الأمين العام عن عمل الأمم المتحدة الشرطي (S/2018/1183)، ففي إطار دعم عمليات الانتقال إلى البعثة أو الانسحاب منها، أو عند تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في السياقات غير المرتبطة بالبعثة، يمكن وضع مستشاري شرطة في مكاتب المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية لضمان تنسيق وثيق مع الجهات الفاعلة الإنمائية والإنسانية. وقد أثبت ترتيب نقطة الاتصال العالمية أنه مهم في هذا الصدد. ويجمع الترتيب المشترك بين الوكالات الذي تديره إدارة عمليات السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بين كيانات الأمم المتحدة التي تقدم الدعم المتصل بسيادة

القانون إلى الميدان وتجمع الموارد المالية والبشرية لتقديم تقييمات وللتخطيط ووضع برامج وتعبئة الموارد بصورة مشتركة. وكنقطة دخول واحدة للحكومات المضيفة، فقد عززت بشكل فعال المساعدة المتكاملة لسيادة القانون من جانب شركاء الأمم المتحدة في السياقات غير المرتبطة بالبعثات، وكانت ذات أهمية خاصة في السياقات الانتقالية، حيث تم وضع برامج مشتركة لتقديم دعم متماسك في مجالات حقوق الإنسان، والشرطة ودعم العدالة والإصلاحات وتسهيل نقل المهام على نحو أكثر سلاسة إلى السلطات الوطنية، بدعم من الفرق القطرية. ولقد تم الاعتراف بشكل مستمر بترتيب نقطة الاتصال العملية كنموذج مثالي لتقديم دعم منسق ومتسق في مجال سيادة القانون في إطار جميع ركائز حقوق الإنسان والتنمية والسلام والأمن، وهي تمثل آلية مهمة للتعاون بين الشعبة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى.

٢٤ - وتقيم الشعبة خارج إطار الأمم المتحدة شراكات رئيسية، بما في ذلك مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمنظمة الدولية للفرانكفونية والإنتربول. وتدعو الشعبة كبار المسؤولين التنفيذيين في الشرطة كل عامين لحضور قمة رؤساء شرطة الأمم المتحدة لتعزيز شراكاتها الحيوية مع دوائر الشرطة في الدول الأعضاء والمنظمات الشريكة.

٢٥ - وتوفر القدرات الشرطية الدائمة، وهي ذراع عملياتية للشعبة، خبرة شرطية يمكن نشرها بسرعة. ووظائفها الأساسية هي بدء تشغيل عناصر الشرطة في عمليات السلام الجديدة وتوفير القدرة على زيادة عدد العناصر في العمليات التي تواجه ثغرات في التوظيف أو احتياجات في الخبرة المتخصصة. ويدعم موظفوها أيضًا التقييمات العملياتية والتقديرية وضمان جودة عناصر الشرطة. وفي حين أن القدرات الشرطية الدائمة ستصبح أداة أكثر أهمية في تنفيذ ولاية الشعبة كمقدم للخدمة على نطاق المنظومة، فمن الأهمية بمكان أن تظل أولويتها الأولى توفير نشر الدعم في الوقت المناسب والفعال والموجه إلى الميدان في عمليات السلام. واستنادًا إلى استراتيجيتها لإدارة المعارف الموضوعية بعد صدور تقرير الأمين العام عن عمل الأمم المتحدة الشرطي (S/2016/952)، ينبغي أن تعزز الشعبة آليات لتسخير ثروة المعارف والدروس المستفادة من عمليات النشر العملياتية، وترجمتها إلى سياسة وذاكرة مؤسسية. وستواصل الشعبة التقاط ونشر وإضفاء الطابع المؤسسي على الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المحددة من عمليات النشر العملياتية التي تقوم بها القدرات الشرطية الدائمة. وستصبح القدرات الشرطية الدائمة أقرب إلى عمليات التخطيط، نظرًا لأن عمليات النشر الخاصة بها غالبًا ما تكون الأولى على الأرض التي تبدأ عمليات جديدة، وستزيد من دمج دعمها مع القدرات الدائمة الأخرى الموجودة في برينديزي. وستستخدم القدرات الشرطية الدائمة أيضًا أشكالًا جديدة من التكنولوجيا لزيادة فعاليتها من خلال تقديم التدريب عن بُعد، بما في ذلك نشر السياسات والتوجيهات الرئيسية واستكمال الاستشارات عن بعد من برينديزي.

٢٦ - وقد دعا الأمين العام في تقريره عن عمل الأمم المتحدة الشرطي (S/2018/1183) إلى إنشاء فريق متخصص من خبراء الشرطة، مدعومين بالموارد والتمويل المناسبين، لتنسيق نشر الخبرة المتخصصة، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والشركاء الآخرين، في البعثات لمساعدة سلطات الدول المضيفة وبناء قدراتها على التصدي للجريمة الخطيرة والمنظمة والجرائم المرتبطة بها. ومن شأن هذه القدرة المتخصصة أن تعزز إلى حد كبير قدرة مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية على دعم الجهود الشاملة لسيادة القانون، بالتعاون مع الجهات الفاعلة ذات الصلة في الأمم المتحدة. وهذا من شأنه تسهيل تقديم الخدمات بشكل أكثر استدامة من الترتيب الحالي. وسينظر في اقتراح لتوفير الموارد لهذا الفريق في وقت إعداد ميزانية حساب الدعم.

٢٧ - ومن المهام الأساسية الأخرى للشعبة ضمان الأداء الفعال لأفراد الشرطة في الميدان ومساءلتهم. ويعمل ثلثا أفراد شرطة الأمم المتحدة في وحدات الشرطة المشكلة؛ وإن قدرتهم على النشر في الميدان في الوقت المناسب وأداء مهامهم وفقاً لأعلى المعايير أمر ضروري لتنفيذ الولاية. وعلى المستوى العملي، يقوم قسم الاختيار والتعيين بتبسيط نشر هذه الوحدات وتدريبها وجاهزيتها العملياتية قبل النشر وتقييم هذه الوحدات، وذلك بالتنسيق الوثيق مع الأقسام الأخرى في الشعبة. وعقب تقييم الوحدات المضطلع به عملاً بتقرير الأمين العام عن عمل الأمم المتحدة الشرطي (S/2016/952) ومراجعة مكتب خدمات الرقابة الداخلية لتجنيد عناصر الشرطة، أطلقت الشعبة مبادرات لزيادة تعزيز قدرتها على تجنيد ودعم وحدات عالية الأداء ودمج جوانب العمل الشرطي في عمليات الأداء على نطاق المنظومة. فعلى سبيل المثال، أنشأت الشعبة آلية للرقابة والتنسيق على المستوى الاستراتيجي، وهي فرقة عمل مشتركة بين المكاتب برئاسة نائب المستشار لشؤون الشرطة، تضم ممثلين عن كل قسم من أقسام الشعبة، بالإضافة إلى دائرة التدريب المتكامل، وخطية التخطيط المعنية بتشكيل القوات الاستراتيجية وقدراتها وإدارة الدعم العملي، للإشراف على تخطيط وتشكيل وتدريب وإدارة وحدات الشرطة المشكلة، وكذلك لتنسيق وتتبع تنفيذ التوصيات المقدمة في مختلف الاستعراضات والتقارير، بما في ذلك تقرير الفريق (متقاعد) كارلوس ألبرتو دوس سانتوس كروز، المعنون "تحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة: نحن بحاجة إلى تغيير الطريقة التي نؤدي بها أعمالنا" (تقرير كروز)، وخطة العمل الناتجة عن ذلك التقرير. وعززت هذه الآلية تشكيل وتقييم الوحدات، مما ساهم في تحسين الأداء. وقامت الشعبة، بالتشاور مع البعثات الميدانية والبلدان المساهمة بوحدات، بوضع إجراء عملي موحد لتقييم وتقدير أداء الوحدة يحدد إجراءات واضحة لضمان بقاء أداء الوحدات عند المستوى المطلوب أو يتجاوزه.

٢٨ - ولما كان هناك حوالي ١٢ ٠٠٠ من أخصائيي الشرطة المأذون لهم في الميدان وفي المقر، لذا فإن شرطة الأمم المتحدة تسهم بثروة وتنوع من الخبرات ووجهات نظر في العمل الشرطي لإثراء جميع البرامج والمناقشات والعمليات التنظيمية المتعلقة بالشرطة. وقد أكد إصلاح السلام والأمن من جديد دور الشعبة باعتبارها عنصراً أساسياً في الأعمال الشرطية وغيرها من مسائل إنفاذ القانون داخل المنظمة. وتواجه القضايا الشرطية كيانات الأمم المتحدة المتنوعة مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب مكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ومكتب شؤون نزع السلاح، ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، من بين كيانات أخرى. ولضمان الاتساق السياسي والعملي داخل الأمم المتحدة، وتعظيم أثر عمل الأمم المتحدة الشرطي والاستفادة من المزايا النسبية، من الضروري ضمان التنسيق المستمر وتبادل المعلومات عن المسائل المتعلقة بالشرطة.

باء - القدرات

٢٩ - ينبغي دعم الدور المعزز الذي تضطلع به شرطة الأمم المتحدة في ركيزة السلام والأمن وينبغي تلبية الحاجة المتزايدة إلى الخبرة المتخصصة بزيادة متناسبة في قدرات الشعبة. وقد تم الاعتراف بهذه الحاجة بشكل روتيني من قبل الهيئات التشريعية، بما في ذلك مجلس الأمن في قراره ٢٣٨٢ (٢٠١٧) والجمعية العامة في قرارها ٣٠٤/٧٢ الذي أقر استنتاجات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام في تقريرها (A/72/19). وبالنظر إلى الدور المركزي الذي تلعبه الشعبة في عمليات السلام، يلزم توفير المزيد من الموارد لسد بعض الفجوات في مجالات حرجة لتمكين الشعبة من تقديم المساعدة لكل الركائز وتوفير الخبرات الشرطية للوكالات والصناديق والبرامج.

٣٠ - وفي حين أن المهام التي تضطلع بها شرطة الأمم المتحدة قد ازدادت على مدى العقد الماضي، فقد ظلت القدرات راکدة. ومع ذلك، فالقدرات لا تتعلق بالأرقام فحسب، ولكن أيضًا بالقدرة على القيام بالأنشطة الأساسية المتزايدة التعقيد. فعلى سبيل المثال، يعد تخطيط الشرطة لعمليات السلام مهارة نادرًا ما توجد في دوائر الشرطة الوطنية. ونظرًا لأن الشعبة تضطلع بدور أكبر في عمليات انتقال المهام لتجنب فراغي القدرات والأمن خلال تلك الأوقات الحرجة، فقد ازدادت الحاجة إلى تخطيط شامل، بما في ذلك دعم البعثات السياسية الخاصة وتقديم الدعم في السياقات غير المرتبطة بالبعثة، في حين لا تزال قدرة التخطيط المتخصصة على حالها.

٣١ - ويتوقع من مخططي شرطة الأمم المتحدة القيام بالتخطيط الاستراتيجي لجميع عمليات حفظ السلام الجديدة والحالية والبعثات السياسية الخاصة التي تقودها إدارة عمليات السلام وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، واستعراض وتنقيح مفاهيم الشرطة المتعلقة بالعمليات في جميع حالات تجديد الولاية ودعم عناصر الشرطة الميدانية في وضع خططهم العملية. علاوة على ذلك، فهم يدعمون الاتحاد الأفريقي في تدريب الشرطة والتخطيط لها ونشرها في عمليات السلام. كما قدم مخططو شرطة الأمم المتحدة الدعم للأنشطة المتعلقة بالشرطة في السياقات غير المرتبطة بالبعثات بناءً على طلب منظومة الأمم المتحدة في جامايكا وليبيريا وسيراليون وسريلانكا واليمن وغيرها.

٣٢ - ومع تزايد الحاجة إلى الخبرة المتخصصة وكبار مستشاري السياسات، أصبحت متطلبات التوظيف أكثر تفصيلاً وأكثر حاجة إلى اليد العاملة. ويختلف التوظيف اختلافاً كبيراً، بدءاً من العناصر العملية الكبيرة، بما في ذلك تطبيق القانون المؤقت، ووصولاً إلى الأقسام الاستشارية الصغيرة كجزء من البعثات السياسية الخاصة أو الفرق المتخصصة التي يستعان بها من الدول الأعضاء لتوفير الخبرة والمساعدة في بناء قدرات عناصر الشرطة. ولضمان توفر الخبرة المطلوبة بسهولة وتعزيز وصولها إلى مجموعات الخبرة الحالية، ستقوم الشعبة بالتواصل الموجه مع الدول الأعضاء وتعزيز شبكتها من الشراكات مع المنظمات الإقليمية والحكومية وغير الحكومية.

٣٣ - وقد تضمن تقرير كروز عن تحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة توصيات من شأنها أن تزيد من القدرات الحالية للشعبة، بما في ذلك التوجيه المعزز والتدريب قبل النشر والاحتياجات من الموظفين لتقييمات فريق تقييم الشرطة المشكّلة لمساعدة الدول الأعضاء والبعثات الميدانية على تحسين الأداء. وتمشيا مع الالتزامات بموجب مبادرة العمل من أجل حفظ السلام المتعلقة بالأداء، هناك أيضا حاجة إلى إنشاء قدرة محلل لأداء الشرطة لتقييم أداء عناصر الشرطة وامتثالها وتقديم تقرير إلى رؤساء عناصر شرطة البعثة ومستشار شرطة الأمم المتحدة لمعالجة أي ثغرات محتملة فيما يتعلق بالسياسات والمعايير والموظفين في هذا المجال. ولتحقيق هذه الغاية، ولضمان المتابعة المناسبة للتوصيات الصادرة عن الاستعراضات والتقييمات، وكذلك لتعزيز العمليات الروتينية، ينبغي تعزيز قدرة الشعبة على الرقابة والتقييم. ويمكن أن يوفر التمويل من خارج الميزانية الموارد المخصصة اللازمة للعمل باستمرار مع البلدان المساهمة بأفراد شرطة والبعثات الميدانية، بما في ذلك السفر لموظفي الشعبة للقيام بزيارات تقييم ودورات تدريبية إضافية لموظفي القيادة والمنسقين وأعداد كافية من المترجمين الفوريين، على النحو الموصى به في التقرير وغيره من الاستعراضات.

٣٤ - وعلاوة على ذلك، ستكون هناك حاجة إلى قدرة إضافية في مكتب مستشار الشرطة لتعزيز قدرته على رصد وتنفيذ الأولويات الشاملة للشعبة والمنظمة، ولا سيما قدرات بناء الشراكات الإضافية،

وكذلك الخبرة المتخصصة في التكنولوجيا والابتكار وجمع المعلومات المتعلقة بعمليات حفظ السلام. ولكي يضطلع المكتب بدوره كمزود للخدمات على نطاق المنظومة ولكي يكون في وضع أفضل لدعم مبادرات الشرطة الإقليمية، ينبغي النظر في تعيين ضابط اتصال بشرطة الأمم المتحدة في مكتب الأمم المتحدة للاتصال لشؤون السلام والأمن، وكذلك ضرورة تعزيز قدرة الاتصال بشأن العمل الشرطي مع المكاتب والمنظمات الإقليمية الأخرى حسب الاقتضاء. وينبغي النظر أيضا في إنشاء قدرات في المقر لمتابعة تنفيذ الاستعراضات والتقييمات ومراجعة الحسابات، ومن جملة أمور أخرى، المساعدة في ضمان امتثال البعثات للوائح التنظيمية التي توفرها الشعبة فيما يتعلق بنشر الموظفين المؤهلين تأهيلا عاليا وتطوير الإرشادات والمفاهيم المتعلقة بالامتثال والمراجعة الصحيحين للشعبة والبعثات.

٣٥ - ويجلب الموظفون المعارون ثروة من المعرفة والخبرة إلى خدمتهم في الأمم المتحدة. ويجري شغل معظم الوظائف الفنية في الشعبة من خلال الإعارات، مما يعني أن الموظفين الذين يؤدون هذه المهام يعملون لمدة سنتين إلى أربع سنوات. وهذا يخلق دورانا شبه دائم للأفراد في بعض المناطق له تأثير سلبي على الذاكرة المؤسسية واستمرارية الخدمة. وبعض الوظائف المتخصصة في الشعبة، مثل السياسة والتخطيط، ستستفيد بشكل خاص من زيادة الاستمرارية المؤسسية. لذلك، ستستعرض إدارة عمليات السلام المهام في الشعبة في المجالات الاستراتيجية المحدودة التي تتطلب مجموعات فريدة من الخبرة والخبرات، بما في ذلك التوصل إلى فهم أعمق لمنظومة الأمم المتحدة، من أجل الاستفادة المثلى من الخبراء المدنيين الفنيين غير المعارين. وسيُرسَل تقرير بنتائج الاستعراض إلى الجمعية العامة في سياق ميزانية حساب الدعم للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١.

٣٦ - وتمشيا مع الاستراتيجية المعتمدة على نطاق المنظومة بشأن التكافؤ بين الجنسين، واستراتيجية إدارة عمليات السلام للتكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٨ وقرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن، اتخذت الشعبة تدابير لتعزيز زيادة تمثيل المرأة في عناصر الشرطة وفي المقر. وفي إطار خطة عملها الجنسانية، تُجري الشعبة تدريبات مكثفة للمرشحات لإعدادهن للتقييم بوصفهن شرطيات محتملات من شرطة الأمم المتحدة لشهرهن في البعثات، بما في ذلك تنظيم دورات إقليمية لتنمية المهارات القيادية لكبار الشرطيات وكبار القيادات الشرطية من الإناث، وأدى هذا إلى تأمين كوكبة من المواهب المؤهلة للترشيح السريع لشغل المناصب الفنية والقيادية. ولمساعدة تلك الجهود، ينبغي للدول الأعضاء مراجعة معايير وإجراءات التوظيف الخاصة بها لتحديد تلك التي تؤثر سلبا على مشاركة المرأة والتعامل معها، بما في ذلك عن طريق ضمان وصول المعلومات عن فرص النشر إلى الشرطيات ومن خلال وضع سياسات لتهيئة بيئة مواتية، مثل تحديد نسبة مئوية دنيا من الشرطيات في صفوف وحداتها، بما في ذلك على مستوى القيادة.

٣٧ - وبالنظر إلى المتطلبات والتحديات الموضحة هنا، هناك حاجة إلى زيادات متناسبة في قدرة الشعبة على أساس الاحتياجات الأكثر إلحاحا من الميدان. وتقوم إدارة عمليات السلام باستكشاف طرق لتلبية هذه الحاجة في المدى القريب، بما في ذلك عن طريق تعبئة الموارد الخارجة عن الميزانية.

جيم - الرتبة

٣٨ - يمثل تحقيق قدر أكبر من التماسك من حيث الهياكل التنظيمية والعمليات والاستراتيجيات والاستجابات، والأهم من ذلك التأثير على الأرض، الهدف الشامل لإصلاح هيكل السلام والأمن. واعترف الإصلاح بالدور المهم لعمل الأمم المتحدة الشرطي باعتباره راسخاً بجذوره داخل المظلة الأوسع نطاقاً لسيادة القانون. ويواصل مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية العمل كإطار مؤسسي مثالي لتوفير مجموعة واسعة من الدعم لتعزيز سيادة القانون ومؤسسات الأمن على نطاق المنظومة بطريقة متماسكة وشاملة. ويشكل العمل الشرطي العنصر الأول في سلسلة العدالة الجنائية، وبالتالي يجب أن يرتبط الدعم، كمسألة مبدأ، ارتباطاً وثيقاً بمؤسسات العدالة والإصلاحات ويرافقها. وينبغي دائماً التفكير في إصلاح مؤسسات إنفاذ القانون وإعادة هيكلتها تحقيقاً للهدف النهائي المتمثل في تعزيز سيادة القانون - وليس فقط بهدف تعزيز خدمات إنفاذ القانون - وهو يرتبط ارتباطاً جوهرياً في معظم السياقات بخطط إصلاح قطاع الأمن. ويرتبط دعم العمل الشرطي الأهلي، أسوة بالدعم المقدم في هايتي، على سبيل المثال، ارتباطاً وثيقاً بمبادرات الحد من العنف الأهلي، بدعم من قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بالمكتب، وغالباً ما يتم دمج برامج إدارة الأسلحة والذخيرة، التي تدعمها عادةً دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام. وبالتالي، فإن مبرر تجميع القدرات الوظيفية ذات الصلة في المكتب هو أكثر وجاهة من أي وقت مضى، وينبغي الحفاظ على الدور المهم للمكتب في ضمان تماسك الدعم ذي الصلة وتعزيزه. ويعزز هذا أيضاً دور المكتب كقائد مشارك لترتيب نقطة الاتصال العالمية، وبالتالي زيادة دعم الاتساق والفعالية على نطاق المنظومة في تقديم المساعدة في مجال سيادة القانون.

٣٩ - ويرأس الشعبة حالياً مستشار شرطة الأمم المتحدة ومدير شعبة الشرطة، وهو منصب من رتبة مدير. وتقديراً للدور المهم الذي تضطلع به شرطة الأمم المتحدة في ركيزة السلام والأمن وعلى نطاق المنظومة، وسعيًا للحفاظ على نزاهة وتماسك العمل الذي يضطلع به مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية، سيعين مستشار الشرطة بالإضافة إلى ذلك نائباً للأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية. وسيشارك مستشار الشرطة، بصفته أكبر مسؤول في الشرطة في المنظمة، في جميع منتديات ومناقشات واجتماعات منظومة الأمم المتحدة التي تنطوي على مسائل تتعلق بالعمل الشرطي وإنفاذ القانون فيما يتعلق بركيزة السلام والأمن.

رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

٤٠ - في أعقاب إصلاح هيكل السلام والأمن، يُتوقع من جميع كيانات الركيزة وما عداها أن تجري التعديلات اللازمة لتحقيق قدر أكبر من الاتساق الإقليمي والتخصصي والعملي عبر سلسلة السلام المستمرة. ومن المتوقع أيضاً أن يستمر الطلب في النمو على الوظائف المعززة للشعبة كمقدمة للخدمات على نطاق المنظومة ضمن مظلة مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية، ممتداً إلى عمليات السلام والسياقات غير المرتبطة بالبعثات. وستواصل إدارة عمليات السلام تكيف الشعبة لتنفيذ رؤية الأمين العام لأعمال شرطة الأمم المتحدة في بيئة العمليات الجديدة، بما في ذلك عن طريق تعزيز تعاون جميع موظفي الشعبة مع الزملاء في ركائز السلام والأمن والتنمية والعمل الإنساني التي جرى إصلاحها.

٤١ - ومع الاعتراف بدور الشعبة في توفير الخدمات على نطاق المنظومة، أصبحت الشعبة مسؤولة الآن عن تقديم الدعم في مسائل العمل الشرطي وغيره من مسائل إنفاذ القانون إلى الكيانات في منظومة الأمم المتحدة. وكان لأصول الشعبة التي يمكن نشرها بسرعة، وهي قدرة الشرطة الدائمة، دور فعال في هذا الصدد، حيث تم تيسير معظم عمليات النشر في السياقات غير المرتبطة بالبعثات من خلال هذا الكيان من خلال ترتيب مركز التنسيق العالمي. وستعمل إدارة عمليات السلام والشعبة، بوصفهما مركز الامتياز ومركز التنسيق الرئيسي لجميع قضايا العمل الشرطي في منظومة الأمم المتحدة، على ضمان التنسيق والاتساق بين كيانات الأمم المتحدة التي تنفذ طائفة متنوعة من الولايات التي تشمل اتخاذ تدابير تتعلق بالسلام والأمن والتنمية والعمل الإنساني في نهجها إزاء العمل الشرطي وغيره من مسائل إنفاذ القانون.

٤٢ - وقد قوى الإصلاح وعزز مسؤوليات شرطة الأمم المتحدة. وستواصل الشعبة تحقيق أقصى قدر من استخدام الموارد الحالية، ولكن قد تكون هناك حاجة لقدرة أكبر لتمكينها من أداء المهام الموسعة بفعالية. وتعد زيادة القدرة على التقييم والإشراف والتدريب والتخطيط والسياسة وإصلاح الشرطة والخبرات المتخصصة في مجالات مثل الجريمة الخطيرة والجريمة المنظمة، إلى جانب الموارد المخصصة للسفر لتسهيل عمليات النشر السريع وتقييم الأداء، ضرورة لتلبية المطالب المتزايدة على الدعم الشرطي المتخصص.

٤٣ - وتقديراً لأهمية دور شرطة الأمم المتحدة في المنظمة في إطار مظلة سيادة القانون الذي يضطلع به مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية، سيجري تعيين مستشار شرطة الأمم المتحدة ورئيس شعبة الشرطة نائبا للأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية. وسيشارك مستشار الشرطة، بصفته أكبر مسؤول في الشرطة في المنظمة، في جميع منتديات ومناقشات واجتماعات منظومة الأمم المتحدة التي تنطوي على مسائل تتعلق بالعمل الشرطي وإنفاذ القانون فيما يتعلق بركيزة السلام والأمن.

٤٤ - ومع خروج المجتمعات من ويلات النزاع والعنف وعدم الاستقرار، باتت سيادة القانون عاملاً أساسياً في شق الطريق نحو السلام والاستقرار والازدهار المستدامين. ومن بين مؤسسات سيادة القانون، تمثل الشرطة العنصر الأول في سلسلة العدالة وتعمل كضامن شرعي وخاضع للمساءلة للقانون والنظام العام. ومع تطور طبيعة النزاع، وكذلك استجابة الأمم المتحدة للنزاعات، يؤدي العمل الشرطي الذي تضطلع به الأمم المتحدة دوراً حيوياً، ومن المرجح أن يزداد هذا الدور في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة والسياقات غير المرتبطة بالبعثات. ولهذا الأسباب، ستظل قدرة الشعبة على الاستجابة والعمل الفعال ضرورة لدعم مؤسسات سيادة القانون ولمهمة الأمم المتحدة الأوسع المتمثلة في بناء سلام دائم.

٤٥ - يُطلب إلى الجمعية العامة أن تحيط علماً بهذا التقرير.